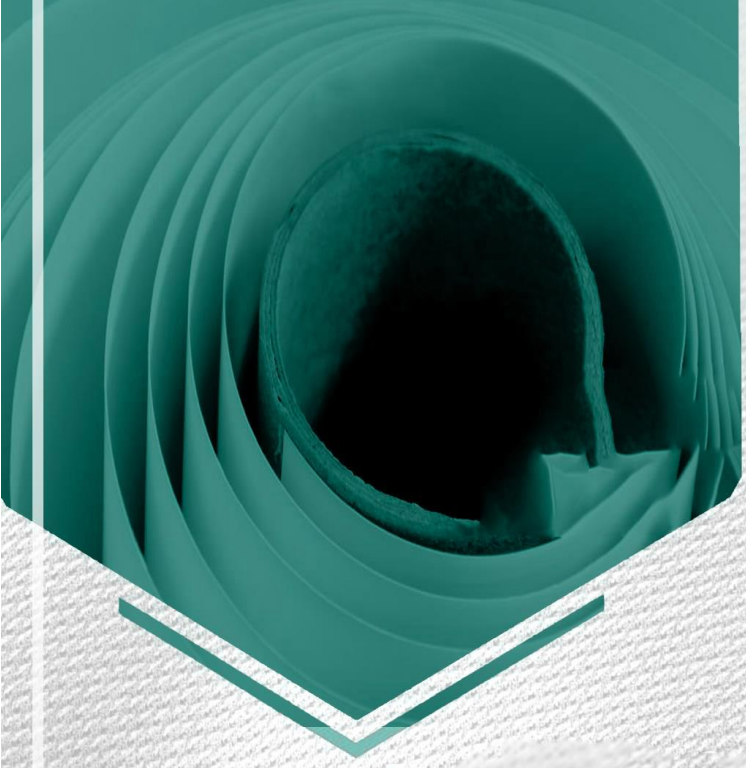

المقترح بتيسير علم المصطلح

أحمد محمد يوسف إبراهيم

الألوكة
www.alukah.net
00201156800204

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١]

أمَّا بعدُ:

فَإِنَّ خَيْرَ الكَلامِ كَلامُ اللهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ؛ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكَلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.»

فهذه وريقات اسميتها بـ" المقترح بتيسير علم المصطلح" وهي دورة تدراستها مع إخواني في مسجد " طارق بن زياد" رحمه الله تعالى بأرض الجمعية بإمبابة بعد صلاة الفجر في غضون ثلاثة أشهر تقريبًا ومع إخواني:

بمسجد "عثمان معن " رحمه الله تعالى بوراق العرب بعد صلاة العشاء في نفس الفترة تقريبًا مع دورة أصول الفقه التي اسميتها بـ " تنوير العقول بتيسير علم الأصول " ودورة أصول العقيدة التي تدرستها مع إخواني:

بمسجد "عثمان معن " والتي اسميتها بـ " تعمير الجنان والأركان والأعمال بأصول الإيمان "

وقد فرَّغها بعض إخواننا جزاه الله خيرًا لينتفع بها إخواننا في هذه الدروس الطيبة المباركة إن شاء الله تعالى وقد أكملتها ونقحتها ويسرتها لإخواني وإن من دواعي سروري أن أسجل هنا فرحي واغتباطي كما سجلته من قبل بالحاضرين لهذه الدورة الذين جازوا امتحانها بتفوق كبير قرت به عيني وأعينهم.

أسأل الله أن ينفع بهم وأن يحفظهم، وقد منّ الله عليَّ في هذه الدروة العلمية الحديثية فيسرت لإخواني صعابها وكشفتُ غطاءها ونحيتُ خفاءها وحسرتُ لثامها وقشعتُ غمامها وأنرتُ ظلامها فاخترقتُ حجابها ورفعتُ سجافها وبينتُ مكنونها وأبديتُ مخزونها ونبشتُ مدفونها حتى انحسرت غمومها وانقشعت همومها، وتعميمًا لفائدتها أعدت النظر فيها ونقحتها وزدت عليها أشياء لتصلح لنشرها، وهذه هي الدورة الأولى في هذا العلم النسيب الشريف الرفيع وستتلوها دورات في هذا العلم إن شاء الله تعالى أسأل ربي جل جلاله أن ينفعني وإخواني بها.

ولا أنسى في هذه المقدمة أن أشكر زوجي الحبيب أم حفصٍ أكرمها الله في الدارين، وزهرتي وريحانتي ميمونة أم الحسن رزقها الله العلم النافع والعمل الصالح،

وغصني الرطيب، وقلبي الحبيب شعبة أبو بسطام جعله الله كأبي بسطام،

وبسمة الصباح ونوره الوضاح سفيان أبومحمد جعله الله كأبي محمد،

ونسمة الربيع وزهره البديع وكيع أبوسفيان جعل الله له من اسمه أوفر نصيب،

والله الكريم أسال أن يرزقني في هذه الرسالة غنمها وأن يقيني غرمها وأن يجعل ما قلته وما كتبته زادًا لحسن المصير إليه وعتادًا ليمن القدوم عليه إنه بكل جميل كفيل وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه المعتز بالله العلي

أبي حفص المصري الأثري

القاهرة في عصر يوم الخميس الموافق ١٤٣٢هـ /٢٠١١م

علم أصول الحديث

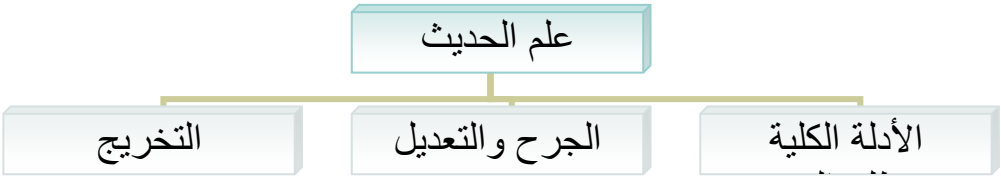

قال أبو على الغسّاني الجياني (ت ٤٩٨ هـ):

«خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْأُمَّةَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، لَمْ يُعْطِهَا مَنْ قَبْلَهَا: الْإِسْنَادِ، وَالْأَنْسَابِ، وَالْإِعْرَابِ»

«تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» (٢/ ٦٠٥).

وقال أَبو بَكْرٍ مُحَمَّد بْن أَحْمَد:

«بَلَغَنِي أَنَّ اللَّهَ، خَصَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، لَمْ يُعْطِهَا مَنْ قَبْلَهَا الْإِسْنَادِ وَالْأَنْسَابِ وَالْإِعْرَابِ»

«شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي» (ص٤٠).

وقال مُحَمَّد بْن حَاتِمِ بْن الْمُظَفَّر:

«إِنَّ اللَّهَ أَكْرَمَ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَشَرَّفَهَا وَفَضَّلَهَا بِالْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ كُلِّهَا، قَدِيمِهِمْ وَحَدِيثِهِمْ، إِسْنَادٌ، وَإِنَّمَا هِيَ صُحُفٌ فِي أَيْدِيهِمْ، وَقَدْ خَلَطُوا بِكُتُبِهِمْ أَخْبَارَهُمْ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ تَمْيِيزٌ بَيْنَ مَا نَزَلَ مِنَ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ مِمَّا جَاءَهُمْ بِهِ أَنْبِيَاؤُهُمْ، وَتَمْيِيزٌ بَيْنَ مَا أَلْحَقُوهُ بِكُتُبِهِمْ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي أَخَذُوا عَنْ غَيْرِ الثِّقَاتِ. وَهَذِهِ الْأُمَّةُ إِنَّمَا تُنُصُّ الْحَدِيثَ مِنَ الثِّقَةِ الْمَعْرُوفِ فِي زَمَانِهِ، الْمَشْهُورِ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ عَنْ مِثْلِهِ

حَتَّى تَتَنَاهَى أَخْبَارُهُمْ، ثُمَّ يَبْحَثُونَ أَشَدَّ الْبَحْثِ حَتَّى يَعْرِفُوا الْأَحْفَظَ فَالْأَحْفَظَ، وَالْأَضْبَطَ، فَالْأَضْبَطَ، وَالْأَطْوَلَ مُجَالَسَةً لِمَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ كَانَ أَقَلَّ مُجَالَسَةً. ثُمَّ يَكْتُبُونَ الْحَدِيثَ مِنْ عِشْرِينَ وَجْهًا وَأَكْثَرَ حَتَّى يُهَذِّبُوهُ مِنَ الْغَلَطِ وَالزَّلَلِ، وَيَضْبِطُوا حُرُوفَهُ وَيَعُدُّوهُ عَدًّا. فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ. نَسْتَوْزِعُ اللَّهَ شُكْرَ هَذِهِ النِّعْمَةِ، وَنَسْأَلُهُ التَّثْبِيتَ وَالتَّوْفِيقَ لِمَا يُقَرِّبُ مِنْهُ وَيُزْلِفُ لَدَيْهِ، وَيُمَسِّكُنَا بِطَاعَتِهِ، إِنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيدٌ

«شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي» (ص٤٠).

فالأنساب: كانت محفوظة عند العرب ولا زالت وكانوا مما يفرّقون به بين الابن الصحيح لأبيه وبين اللّقيط وغيره بقولهم فلان بن فلان لصحيح النسب، وفلان فلان لغيره.

والإعراب: أي الإيضاح، والبيان، والإفصاح، والبلاغة وهو مما اختص الله به أمة الإسلام.

والإسناد: وهو حكاية طريق المتن، وهو سيف البنان الذي حفظ الله به دّين أهل الإسلام.

تعريف علم الحديث

علم الحديث أو علوم الحديث أو ما اشتهر عند المتأخرين بعلم مصطلح الحديث:
هو علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

تعريف الحديث الصحيح

الحديث الصحيح: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضّابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذٍ ولا علةٍ.

شروط الحديث الصحيح خمسة شروط وهي:

١- اتصال السند ٢ - عدالة الرواة ٣- ضبط الرواة
٤ - نفي الشذوذ ٥- نفي العلة.
إذا اختل شرطٌ من شروط القبول الخمسة، كان الحديثُ من قسم المردود.

موجبات الرّدّ إما أن تكون راجعة:

١ – لسقطٍ في الإسناد حيث يفقد شرط الاتّصال.
٢ - أو طعنٍ في الراوي حيث يفقد شرط العدالة أو الضّبط.
٣ – أو طعنٍ في الراوي والمروي حيث يوجد الشذوذ والعلة.

الشرط الأول: اتصال السند:

اتصال السند: وهو سماع كل راوٍ من شيخه.

وضده الانقطاع: وله خمس صور التعليق والإرسال والانقطاع والإعضال والتدليس.

توضيح:

للسند طرفان: طرفٌ أعلى وهو القريب من النبي ﷺ وطرفٌ أدنى وهو القريب من المصنف.

والسقط: إما أن يكون من أدناه أو أعلاه أو أثنائه، بواحدٍ أو أكثر، على التوالي أو بلا توالٍ.

١- فإن كان السقط من طرفه الأدنى، فهو (المعلق): وهو ما حذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر ولو كل السند بشرط التوالي.

٢ – وإن كان السقط من طرفه الأعلى، فهو (المرسل): وهو ما قال فيه التابعي قال رسول الله ﷺ

٣ – وإن كان السقط من أثنائه، بواحدٍ، أو أكثر بلا توالٍ، فهو (المنقطع): وهو ما سقط من أثنائه راوٍ فأكثر بشرط عدم التوالي.

٤ – وإن كان السقط من أثنائه، بأكثر من واحدٍ مع التوالي، فهو (المعضل): وهو ماسقط من أثنائه راويان فأكثر بشرط التوالي.

٥ – وإن كان الحديث مرويًا بالعنعنة والراوي مدلس فهو (المدلس): وهو أن يروي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة موهمة للسماع.

الشرط الثاني: عدالة الرواة:

تعريف العدالة

العدالة: هي ملكةٌ تحملُ صاحبَها على ملازمة الدّين والورع، مع البراءة من أسبابِ الفسْق وخَوَارِمِ المروءة.

قوادح العدالة

ويقدح في العدالة إجمالًا أربعة أمور:

الكذب والاتهام به والترك والجهالة والإبهام:

١ - الكذب: وحديثه هو المكذوب أو الموضوع وهو تعمّد اختلاق الحديث على رسول الله ﷺ

٢ - الاتهام بالكذب: وحديثه متروك وهو الذي يرويه راوٍ متّهمٌ.

٣ - الجهالة: وحديثها ضعيف.

وتنقسم الجهالة إلى قسمين:

أ- جهالة العين: وهي من روى عنه راوٍ واحدٍ، ولم يوثقه معتبر.

ب- جهالة الحال: وهي من روى عنه راويان ولم يوثقه معتبر.

٤ - الإبهام: وحديثه هو ما فيه راوٍ لم يسمّ.

الشرط الثالث: ضبط الرواة:

تعريف الضبط

الضبط: هو ملكة تحملُ صاحبَها على تأدية الحديث كما سمعه.

قوادح الضبط

ويقدح في الضبط ثمانية قوادح: الغفلة والنكارة والاضطراب والاختلاط والإدراج والإقلاب والتصحيف والزيادة:

١ - فرواية المغفل وحديثه

هو: الحديث الباطل.

٢ - رواية الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة، أو تفرد الضعيف بما لا يحتمل وحديثه

هو: الحديث المنكر.

٣ -اختلاف الطرق والوجوه، بحيث يتعذر الجمع بينها وحديثه

هو: الحديث المضطرب.

٤ -التغير الطارىء على حفظ وضبط الراوي لنازلة من النوازل وحديثه

هو: الحديث المختلط.

٥ -زياد ة راوٍ في الإسناد لم يذكره غيره وحديثه

هو: المزيد في متصل الأسانيد.

٦ -زيادة في السند أو المتن ليست منه وحديثه

هو: الحديث المدرج.

٧ -تغيير شيءٍ بإبداله بآخر، في السند أو في المتن أو فيهما معًا وحديثه

هو: الحديث المقلوب.

٨-تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط وحديثه

هو: الحديث المصحف.

الشرط الرابع: نفي الشذوذ

تعريف الحديث الشّاذ

الحديث الشّاذ: هو ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو أولى منه.

الشرط الخامس: نفي العلّة

تعريف العلة

العلة: سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

مثال للحديث الصحيح:

أخرج الشيخان من حديث ابْنِ عُمَرَ، «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا» نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ

صحيح: أخرجه البخاري برقم (٢٢٤٩) ومسلم برقم (١٥٣٤).

فرواه مسلم من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر

فمالك: هو ابن أنس بن مالك إمام دار الهجرة، أحد الحفاظ الثقات، ثبتت إمامته بإجماع الأمة.

ونافع: هو مولى ابن عمر، أحد التابعين ثقة ثبت فقيه مشهور جمع علم ابن عمر.
وا بن عمر: رضي الله عنهما أحد فقهاء الصحابة، شهد الأحزاب والحديبية.
فهذا حديثٌ صحيح، سنده متصل، ورواته عدول، ضابطون، ولا نعلم له مخالفٌ في سندة أو متنه، وليست له علة ظاهرة أوخفية.

الشرط الأول لصحة الحديث: اتصال السند:
قوادح الاتصال خمسة:
(التعليق – الإرسال – الإعضال – الانقطاع - التدليس)

(١) الحديث المعلق:
الحديث المعلق: هو ما سقط من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر ولو كل السند بشرط التوالي.

مثاله:
أخرج أبوداود برقم (٢٣٤) قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ وَقَالَ: فِي أَوَّلِهِ: «فَكَبَّرَ».
وَقَالَ فِي آخِرِهِ: " فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنِّي كُنْتُ جُنُبًا».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: " فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ، وَانْتَظَرْنَا أَنْ يُكَبِّرَ انْصَرَفَ، ثُمَّ قَالَ: «كَمَا أَنْتُمْ»

قلت: فالشطر الثاني معلق فأبوداود لم يدرك الزهري.

وقد وصله أبوعبد الله البخاري في "صحيحه " برقم (٦٤٠) قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِىُّ عَنِ الزُّهْرِىِّ عَنْ أَبِى سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ قَالَ أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَسَوَّى النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فَتَقَدَّمَ وَهْوَ جُنُبٌ ثُمَّ قَالَ «عَلَى مَكَانِكُمْ». فَرَجَعَ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً فَصَلَّى بِهِمْ "

فائدة: قال البخاريُّ: وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ حَدَّثَنَا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ الْكِلاَبِىُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْمٍ الأَشْعَرِىُّ قَالَ حَدَّثَنِى أَبُو عَامِرٍ - أَوْ أَبُو مَالِكٍ - الأَشْعَرِىُّ وَاللَّهِ مَا كَذَبَنِى سَمِعَ النَّبِىَّ ﷺ يَقُولُ « لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِى أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عَلَمٍ يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ، يَأْتِيهِمْ - يَعْنِى الْفَقِيرُ - لِحَاجَةٍ فَيَقُولُوا ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا. فَيُبَيِّتُهُمُ اللَّهُ وَيَضَعُ الْعَلَمَ، وَيَمْسَخُ آخَرِينَ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»

فهشام بن عمار من شيوخ البخاري وقد روى عنه سماعًا في مواضعين:

الموضع الأول: في كتاب البيوع باب من أنظر معسرًا برقم (٢٠٧٨) قال حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِىُّ عَنِ الزُّهْرِىِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ - رضى الله عنه - عَنِ النَّبِىِّ - ﷺ - قَالَ «كَانَ تَاجِرٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَإِذَا رَأَى مُعْسِرًا قَالَ لِفِتْيَانِهِ تَجَاوَزُوا عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا، فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ»

الموضع الثاني: في كتاب الفضائل باب فضل أبي بكر برقم (٣٦٦١) قال: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَاقِدٍ عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَائِذِ اللَّهِ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ - رضى الله عنه - قَالَ كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ - ﷺ- إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ آخِذًا بِطَرَفِ ثَوْبِهِ حَتَّى أَبْدَى عَنْ رُكْبَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ- «أَمَّا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ». فَسَلَّمَ، وَقَالَ إِنِّي كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ الْخَطَّابِ شَىْءٌ فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ ثُمَّ نَدِمْتُ، فَسَأَلْتُهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي فَأَبَى عَلَىَّ، فَأَقْبَلْتُ إِلَيْكَ فَقَالَ «يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ». ثَلاَثًا، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ نَدِمَ فَأَتَى مَنْزِلَ أَبِي بَكْرٍ فَسَأَلَ أَثَمَّ أَبُو بَكْرٍ فَقَالُوا لاَ. فَأَتَى إِلَى النَّبِيِّ - ﷺ-، فَسَلَّمَ فَجَعَلَ وَجْهُ النَّبِيِّ - ﷺ- يَتَمَعَّرُ حَتَّى أَشْفَقَ أَبُو بَكْرٍ، فَجَثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ مَرَّتَيْنِ. فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ- «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ فَقُلْتُمْ كَذَبْتَ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ صَدَقَ. وَوَاسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي». مَرَّتَيْنِ فَمَا أُوذِيَ بَعْدَهَا

وروي عنه معلقًا في موضعين أيضًا:

الأول: في كتاب المغازي والسير باب غزوة الحديبية برقم (٤١٨٧) قال: وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رضى الله عنهما - أَنَّ النَّاسَ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ - ﷺ- يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ، تَفَرَّقُوا فِي ظِلاَلِ الشَّجَرِ، فَإِذَا النَّاسُ مُحْدِقُونَ بِالنَّبِيِّ - ﷺ- فَقَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ، انْظُرْ مَا شَأْنُ النَّاسِ قَدْ أَحْدَقُوا بِرَسُولِ اللَّهِ - ﷺ- فَوَجَدَهُمْ يُبَايِعُونَ، فَبَايَعَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى عُمَرَ فَخَرَجَ فَبَايَعَ"

الثاني: في كتاب الأشربة باب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ برقم (٥٥٩٠) قال: وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ حَدَّثَنَا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ الْكِلاَبِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْمٍ الأَشْعَرِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ - أَوْ أَبُو مَالِكٍ - الأَشْعَرِيُّ وَاللَّهِ مَا كَذَبَنِي سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عَلَمٍ يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ، يَأْتِيهِمْ - يَعْنِي الْفَقِيرَ - لِحَاجَةٍ فَيَقُولُوا ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا. فَيُبَيِّتُهُمُ اللَّهُ وَيَضَعُ الْعَلَمَ، وَيَمْسَخُ آخَرِينَ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»

فهشام بن عمار

أولًا: هو من شيوخ البخاري،

ثانيًا: روى بصيغة الجزم وقد قرر أهل العلم أن ما رواه البخاري معلقًا بصيغة الجزم فهو صحيح، ومحمول على الاتصال،

ثالثًا: هب أنه معلق فعلًا فقد وصله الحافظ في "التغليق " من رواية تسعة عن هشام متصلًا وهم:

(١) الحسن بن سفيان.

(٢) وعبدان.

(٣) ومحمد بن محمد بن سليمان.

(٤) وجعفر الفريابي.

(٥) ومحمد بن مروان.

(٦) ومحمد بن يزيد بن عبدالصمد.

(٧) والحسين بن عبدا لله القطان.

(٨) والحسين بن إدريس.

(٩) وموسى بن سهل الجوني البصري.

(٢) الحديث المرسل:

الحديث المرسل: هو ما قال فيه التّابعي قال رسول الله ﷺ.

مثاله:

ما رواه الدارمي برقم (٦٦) قال: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يُعْرَفُ بِاللَّيْلِ بِرِيحِ الطِّيبِ " قلت: فإبراهيم هو النّخعيّ من صغار التابعين وقد قال كان رسول الله ﷺ يعرف.... " فهذا مرسل بين النخعي والنبي ﷺ مفاوز.

لكنه صحّ من طريق أخرى عند البزّار في مسنده برقم (٧١١٨) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَاشِمٍ، ثنا مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثنا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ الأَبَحُّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَرَّ فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَجَدُوا مِنْهُ رَائِحَةَ الطِّيبِ، وَقَالُوا: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺمِنْ هَذَا الطَّرِيقِ وَرَوَاهُ أَيْضًا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺكَانَ يُعْرَفُ بِرَائِحَةِ الطِّيبِ. " قلت وهو حديث صحيحٌ.

(٣) الحديث المعضل:

الحديث المعضل: هو ما سقط من أثنائه راويان فأكثر بشرط التوالي.

مثاله:

ما رواه الدّارميّ برقم (١١٥٧) قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: كَانَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ امْرَأَةٌ تَكْرَهُ الْجِمَاعَ، فَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَهَا اعْتَلَّتْ عَلَيْهِ بِالْحَيْضِ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا فَإِذَا هِيَ صَادِقَةٌ، فَأَتَى النَّبِيَّ - ﷺ - فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِخُمُسَيْ دِينَارٍ. " قلت: وهذا إسناد ضعيفٌ معلٌ بالإعضال.

فبين عبد الحميد بن زيد وعمر إعضال ولو قال عبد الحميد عن ابن عباس لكان احتمال الانقطاع أقرب من الإعضال لأنه أقرب لابن عباس من عمر، وقد رواه الحكم بن عتيبة عن عبد الحميد هذا عن مقسم عن بن عباس مرفوعًا " دينار أو نصف دينار " رفعه شعبة عن الحكم وأوقفه غيره وقد رجع شعبة عن رفعه والصحيح في هذا الحديث الوقف.

(٤) الحديث المنقطع:

الحديث المنقطع: هو ما سقط من أثنائه راوٍ فأكثر بشرط عدم والتوالي.

مثاله:

ما رواه أبو داود برقم (٣٥٨٨) قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رضى الله عنه - قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الرَّأْىَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُصِيبًا لأَنَّ اللَّهَ كَانَ يُرِيهِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنَّا الظَّنُّ وَالتَّكَلُّفُ ".

قلت: هذا حديث ضعيفٌ معلٌ بالانقطاع فالزهري لم يدرك عمر.

(٥) الحديث المدلس:

الحديث المدلس: هو أن يروي الراوي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمع منه.

مثاله:

ما أخرج الطبراني "في الكبير" برقم (١١٢٨٢) قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بن الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا قُدَامَةُ بن مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بن شَيْبَةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَمْسٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحَيَاءُ وَالْحِلْمُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالتَّعَطُّرُ، وَالنِّكَاحُ ".

قلت: هذا الحديث ضعيفٌ معلٌ بالتدليس ابن جريج مدلس وقد عنعنه عن عطاء.

الشرط الثاني: عدالة الرواة:

تعريف العدالة

العدالة: هي ملكةٌ تحملُ صاحبَها على ملازمة الدّين والورع، مع البراءة من أسبابِ الفسْق وخَوَارِمِ المروءة.

قوادح العدالة أربعة: الكذب والاتهام به والجهالة والإبهام.

(١) الحديث المكذوب أو الموضوع:

هو الحديث المختلق المكذوب على النبي ﷺ مثاله: أخرج الخطيب البغدادي من طريق مُحَمَّد بْن سُلَيْمَان بْن هِشَام قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، ﷺ: " لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ، فَصِرْتُ إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، سَقَطَ فِي حِجْرِي تُفَّاحَةٌ، فَأَخَذْتُهَا بِيَدِي فَانْفَلَقَتْ فَخَرَجَ مِنْهَا حَوْرَاءُ تُقَهْقِهُ، فَقُلْتُ لَهَا: تَكَلَّمِي، لِمَنْ أَنْتِ؟ قَالَتْ: لِلْمَقْتُولِ شَهِيدًا، عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ".

هَذَا الْحَدِيثُ مُنْكَرٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَكُلُّ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ سِوَى مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ هِشَامٍ، وَالْحِمْلُ فِيهِ عَلَيْهِ»

«تاريخ بغداد ت بشار» (٣/ ٢٢٢).

قلت: وسنده كالشمس غير محمد بن سليمان كذبه الذهبي واتهمه الخطيب فالحديث موضوع.

ثانيًا: الحديث المتروك:

الحديث المتروك هو الذي يرويه راوٍ متّهمٌ بالكذب.

مثاله:

ما رواه ابن ماجه في" سننه" برقم (٣٠٥٤) من طريق إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَبُو شَيْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْمِي الْجِمَارَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ قَدْرَ مَا إِذَا فَرَغَ مِنْ رَمْيِهِ صَلَّى الظُّهْرَ"

قلت: وآفة الحديث إبراهيم بن عثمان وهو متروك الحديث، ودرجة الحديث ضعيفٌ جدًا، أو واهٍ.

ثالثا: الحديث المجهول:

الحديث المجهول وهو ما كان فيه راو مجهول.

والجهالة نوعان: جهالة عين وجهالة حال.

مثاله:

ما رواه ابن السني في "عمل اليوم والليلة"برقم (٥٩٨) من طريق عُبَيْد اللَّهِ بْنِ الْحُمَيْرِيِّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ثنا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ، إِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ فَاسْتَخِرْ رَبَّكَ فِيهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ انْظُرْ إِلَى الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى قَلْبِكَ، فَإِنَّ الْخَيْرَ فِيهِ»

قلت: وهذا حديث واهٍ جدًا فيه ثلاث علل:

العلة الأولى: الجهالة عبيد الله الحميري مجهول.

العلة الثانية: الجهالة أيضًا النضر بن أنس مجهول.

العلة الثالثة: إبراهيم بن البراء كان يحدث بالأباطيل عن الثقات لذا قال ابن حبان: لا يحل ذكره الا على سبيل القدح فيه.

رابعا: الحديث المبهم

الحديث المبهم: وهو ما فيه راوٍ لم يُسمّ.

مثاله:

ما أخرجه الطيالسي برقم (٦٥) قَالَ: حَدَّثَنَا سَوَّارُ بْنُ مَيْمُونٍ أَبُو الْجَرَّاحِ الْعَبْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ آلِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ زَارَ قَبْرِي، أَوْ قَالَ: مَنْ زَارَنِي كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا، أَوْ شَهِيدًا وَمَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي الآمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قلت: فهذا حديث ضعيفٌ علته: الإبهام في الرجل الذي من آل عمر، وعلة أخرى وهي جهالة سوار بن ميمون.

الشرط الثالث: ضبط الرواة

تعريف الضبط

الضبط: وهو ملكة تحملُ صاحبَها على تأدية الحديث كما سمعه.

قوادح الضبط

قوادح الضبط ثمانية: الباطل، والمنكر، والمدرج، والمزيد في متصل الأسانيد، والمختلط والمقلوب، والمضطرب، والمصحف.

١- الحديث الباطل:

الباطل: هو ما تفرد به كثير الوهم والخطأ أو المغفل.

مثاله:

ما رواه ابن ماجه في سننه برقم (١٣٢٣) قال: حَدَّثَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلْحِيُّ ثابِتُ بْنُ مُوسَى أَبُو يَزِيدَ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ "

قلت: ثابت بن موسى الزاهد دخل على شريك النخعي الإمام الكبير وهو يحدث ويقول حَدَّثَنَا الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثم سكت فلما رأى نور وجهه قال مداعباً له "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار" وهذا قول شريك، قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر:" يعقد

الشيطان على قافية رأس أحدكم ثلاث عقد"، فظن ثابت بن موسى أن هذا حديثًا وجعل يحدث به. وهو كلام شريك وليس كلام النبي ﷺ، ثم سرق هذا من ثابت بن موسى جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك ".

وأيضًا حديث الأعمال بالنيات رَواهُ عَبد المَجِيد بن عَبدِ العَزِيزِ بنِ أَبِي رَوّادٍ، عَن مالِكٍ، عَن زَيدِ بنِ أَسلَم، عَن عَطاءِ بنِ يَسارٍ، عَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيّ كما في "علل الدارقطني" مسألة (٢١٣) وقال: وَلَم يُتابَع عَلَيهِ.

وَأَمّا أَصحابُ مالِكٍ الحُفّاظُ عَنهُ، فَرَوَوهُ عَن مالِكٍ، عَن يَحيَى بنِ سَعِيدٍ، عَن مُحَمدِ بنِ إِبراهِيم، عَن عَلقَمَةَ بنِ وقّاصٍ، عَن عُمَر وَهُو الصَّوابُ.

قال ابن أبي حاتم في "العلل" مسألة (٣٦٢) وسُئِل أَبِي عَن حدِيثٍ، رواهُ نُوحُ بنُ حبِيبٍ، عن عَبدِ المجِيدِ بنِ عَبدِ العزِيزِ بنِ أَبِي روّادٍ، عن مالِكِ بنِ أَنسٍ، عن زيدِ بنِ أسلم، عن عطاءِ بنِ يسارٍ، عن أَبِي سعِيدٍ الخُدرِيّ، عنِ النّبِيّ ﷺ: إِنّما الأعمالُ بِالنّيّاتِ.

قال أَبِي: هذا حدِيثٌ باطِلٌ، لا أصل لهُ، إِنّما هُو مالِكٌ، عن يحيى بنِ سعِيدٍ، عن مُحمّدِ بنِ إِبراهِيم التّيمِيّ، عن علقمة بنِ وقّاصٍ، عن عُمر، عنِ النّبِيّ ﷺ

٢ - الحديث المنكر:

المنكر: هو ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة.

مثاله:

ما رواه ابن السني (٨٤) من طريق عَلِيّ بْن ثَابِتٍ الْجَزَرِيّ، عَنِ الْوَازِعِ بْنِ نَافِعٍ الْعُقَيْلِيّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بِلَالٍ مُؤَذِّنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، آمَنْتُ بِاللَّهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، اللَّهُمَّ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَبِحَقِّ مَخْرَجِي هَذَا، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْهُ أَشَرًا وَلَا بَطَرًا وَلَا رِيَاءً وَلَا سُمْعَةً، خَرَجْتُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ، وَاتِّقَاءَ سَخَطِكَ، أَسْأَلُكَ أَنْ تُعِيذَنِي مِنَ النَّارِ، وَتُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ»

قلت هذا حديث منكر فيه علتان:

العلة الأولى: علي بن ثابت الجزري ضعيف.

العلة الثانية: الوازع بن نافع العقيلي منكر الحديث.

٣ - الحديث المدرج:

الإدراج: هو ما كانت فيه زيادة ليست منه.

مثاله:

ما رواه الخطيب البغدادي في " الفصل " (ص١٣١) من طريق أبي قطن بن بشير وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال "أسبغوا الوضوء ويلٌ للأعقاب من النار ".

فقوله "أسبغوا الوضوء " هذه زيادة ليست من الحديث وإنما هي من قول أبي هريرة قال الخطيب: "وهم أبو قطن وشبابة بن سوار في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه، وذلك أن قوله: "أسبغوا الوضوء " كلام أبي هريرة، وقوله: ويل للأعقاب من النار من كلام النبي ﷺ، وقد رواه جمع كثير من الثقات عن شعبة وجعلوا الكلام الأول من قول أبي هريرة، والكلام الثاني مرفوعا،

كما رواه البخاري من طريق آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم ﷺ قال: ويل للأعقاب من النار"

فهذه الزيادة في حديث أبي هريرة زادها أبو قطن وهو عمرو بن الهيثم بن قطن وشبابة بن سوار وليس بذاك وخالفهما خمسة عشر نفسًا:

١ - آدم بن أبي إياس، عِنْدَ البخاري.

٢ - حجاج بن مُحَمَّد، عِنْدَ أَحْمَد

٣ - أبو داود الطيالسي، كَمَا في "مسنده".

٤ - عاصم بن علي، عِنْدَ الْخَطِيْب

٥ - علي بن الجعد، عِنْدَ الْخَطِيْب

٦ - عيسى بن يونس، عِنْدَ الْخَطِيْب

٧ - غندر، عِنْدَ أَحْمَد.

٨ - معاذ بن معاذ، عِنْدَ الْخَطِيْب.

٩ - النضر بن شميل عِنْدَ الْخَطِيْب.

١٠ - هاشم بن القاسم، عِنْدَ الدارمي.

١١ - هشيم بن بشير، عِنْدَ الْخَطِيْب.

١٢ - وكيع بن الجراح، عِنْدَ أَحْمَد، ومسلم، والخطيب.

١٣ - وهب بن جرير، عِنْدَ الْخَطِيْب في "الفصل"

١٤ - يحيى بن سعيد، عِنْدَ أَحْمَد.

١٥ - يزيد بن زريع، عِنْدَ النسائي

فرووه جميعًا عن شعبة بغير هذه الزيادة.

قال الحافظ ابن حجر:

«وفتشت ما جمعه الخطيب في المدرج ومقدار ما زدت عليه منه فلم أجد له مثالا آخر إلا ما جاء في بعض طرق حديث بسرة"

«النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر» (٢/ ٨٢٤).

فلت: حديث بسرة بنت صفوان: " مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أُنْثَيَيْهِ أو رفغيه فليتوضأ " وذكر الأنثيين والرفغ إنما هو من قول عروة بن الزبير»

تنبيه: هذه الزيادة صحت مرفوعة من حديث عبد الله بن عمرو عند مسلم برقم (٢٤١).

٤ – الحديث المختلط:

الاختلاط: هو تغير يطرأ على حفظ الراوي وضبطه لنازلة من النوازل.

مثاله:

ما رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة " برقم (١٥) من طريق قَاسِم بْن مَالِك الْمُزَنِيّ، حَدَّثَنَا أَبُو مسعود الْجَرِيرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَبْتَاعُ الثَّوْبَ بِدِينَارٍ أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ فَيَلْبَسُهُ، فَمَا يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ» يَعْنِي مِنَ الْحَمْدِ

قلت: هذ الحديث ضعيفٌ معلٌ بالاختلاط: القاسم بن مالك سمع من الجريري بعد اختلاطه.

٥ – المزيد في متصل الأسانيد:

المزيد في متصل الأسانيد: هو أن يزيد في الإسناد راوٍ لم يذكره غيره.

مثاله:

ما رواه أبو داود برقم (٦٣٢) من طريق عبد العزيز ابن محمد الدراوردىّ، عن موسى بن إبراهيم، عن سلمة بن الأكوع أن النبيَّ ﷺ قال: " يزرُّه ولو بشوكة " رواه عن الدراوردىّ " محمد بن أبى عمر العدنى، والشافعىُّ، وأبو بكر بن أبى شيبة، ومحمد بن أبى بكر، وإبراهيم بن حمزة، وأحمد ابن عبدة، ونصر بن علىّ، وعبد الله بن مسلمة القعنبى ".

وتابع عطاف بن خالد الدراوردي عند البخاري في "التاريخ " ورواه عن عطاف "الشافعيُّ، وقتيبة بن سعيد، ومسدد بن مسرهد، وعمرو بن خالد الحرانى، وإسحاق بن عيسى، ويونس بن محمد، وحماد بن خالد، وخلف بن هشام، وهاشم بن القاسم، ومحمد بن النعمان ابن شبل الباهلى، مالك بن إسماعيل".

وقد صرَّح موسى بن إبراهيم بالتحديث من سلمة بن الأكوع فى رواية مالك ابن إسماعيل عنه، عند البخارىّ فى " التاريخ "

وخالفهم ابن أبى قبيلة عند الطحاوى فى " شرح المعانى " برقم (٢٠٧٢)، فرواه عن الدراوردىّ، عن موسى بن محمد بن إبراهيم، عن أبيه عن سلمة بن الأكوع به قلت: فقوله عن أبيه هو من المزيد في متصل الأسانيد.

٦ - الحديث المقلوب:

الحديث المقلوب: هو تغير شيءٍ بإبداله بآخر، في السند أو في المتن أو فيهما معًا.

مثاله:

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: " سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابٌّ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللهَ خَالِيًا، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ "

هكذا رواه مسلم عن زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ - قَالَ زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قالوا فيه لا تعلم شماله ما تنفق يمينه "

وخالفهما سائر الرواة عن يحيي فقالوا: " حتى لا تعلم شماله ما أنفقت يمينه "

٧ – الحديث المضطرب:

الحديث المضطرب: هُو ما اختلف راويه فِيْهِ على أوجه مختلفة متساوية في القوة لا يمكن الجمع بينها.

مثاله:

ما أخرجه الترمذي برقم (٢٦٦٥) من طريق شعبة بن الحجاج، قال: أخبرني ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب، أن رسول الله ﷺ قال: " إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال، وليقل الذي يرد عليه: يرحمك الله، وليقل هو: يهديكم الله ويصلح بالكم ".

قال الترمذي: هَكَذَا رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺوَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى يَضْطَرِبُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ أَحْيَانًا عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺوَيَقُولُ أَحْيَانًا عَنْ عَلِيٍّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الثَّقَفِيُّ الْمَرْوَزِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَخِيهِ عِيسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺنَحْوَهُ ".

قلت: وابن أبي ليلى قال فيه أحمد: كان سيء الحفظ، مضطرب الحديث.

مثال آخر:

حديث " لَا تَصُومُوا يَوْم السبت إِلَّا فِيمَا افْترض عَلَيْكُم " هَذَا الحَدِيث رَوَاهُ أَحْمد وَأَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيّ وَابْن مَاجَه من حَدِيث عبد الله بن بُسر عَن أُخْته الصماء أَن رَسُول الله ﷺ قَالَ: " لَا تَصُومُوا يَوْم السبت إِلَّا فِيمَا افْترض عَلَيْكُم فَإِن لم يجد أحدكُم إِلَّا لحاء عنبة أَو عود شَجَرَة فليمضغه ".

قلت: وهذا حديث ضعيفٌ مُضْطِربُ قد روي على أوجهٍ:

الوجه الأول: ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر السلمي عن أخته الصماء، رواه عنه سفيان بن حبيب والوليد بن مسلم وأبوعاصمٍ.

الوجه الثاني: ثور بن يزيد عن خالد عن عبد الله بن بسر مرفوعًا ليس فيه عن أخته الصماء، رواه عيسى بن يونس وهو صدوق عنه وتابعه عتبة بن السكن وهو متروك.

الوجه الثالث: ثور بن يزيد عن خالد عن عبد ا الله بن بسر عن أمه بدل (أخته)، رواه أبو بكر عبد الله بن يزيد المقري عنه.

الوجه الرابع: ثور بن يزيد عن عبد الله بن بسر عن الصماء عن عائشة.

قلت: كما ترى اختلف فيه على ثور على أربعة أوجه لذا

قَالَ النَّسَائِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ مُضْطَرِبٌ.

وقَالَ مَالِكٌ: هَذَا الْحَدِيثُ كَذِبٌ قلت: أي خطأ.

وقال الحافظ ابن حجر: لَكِنَّ هَذَا التَّلَوُّنَ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ بِالْإِسْنَادِ الْوَاحِدِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَخْرَجِ يُوهِنُ رَاوِيَهُ وَيُنْبِئُ بِقِلَّةِ ضَبْطِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْحُفَّاظِ الْمُكْثِرِينَ الْمَعْرُوفِينَ بِجَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ دَالًّا عَلَى قِلَّةِ ضَبْطِهِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ هُنَا كَذَلِكَ.

الثامن: الحديث المصحف:

الحديث المصحف: هو وهو ما غير فيه النقط، أو الشكل مع بقاء صورة الخط في سند أو متن.

مثال التصحيف:

تصحيف جمرة إلى حمزة، ووكيع بن حدس وهو الصواب، إلى: وكيع بن عُدس في الأسماء والحر إلى الخز في المتون.

مثاله:

ما رواه أحمد في "مسنده " برقم (٢٣٦٤٠) من طريق زُهَيْرٌ عَنْ وَاصِلِ بْنِ حَيَّانَ الْبَجَلِيِّ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - يَقُولُ قَالَ «الْكَمْأَةُ دَوَاءُ الْعَيْنِ وَإِنَّ الْعَجْوَةَ مِنْ فَاكِهَةِ الْجَنَّةِ وَإِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ - قَالَ ابْنُ بُرَيْدَةَ يَعْنِي الشُّونِيزَ الَّذِى يَكُونُ فِى الْمِلْحِ - دَوَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلاَّ الْمَوْتَ»

قلت: وهذا حديث ضعيفٌ معلٌ بعلة دقيقةٍ قلَّ من يتنبه إليها ألا وهي التصحيف وبيانها أن زهيرًا وهو ابن معاوية أخطأ في قوله: واصل بن حيان وصوابه صالح بن حيان والفرق بينهما من وجهين:

الأول: واصل بن حيان لم يدركه زهير وأدرك صالحًا.

والثاني: واصل ثقةٌ ثبتٌ وصالحٌ غير صالحٍ.

قال أحمد بن حنبل وذكر صالح بن حيان: " غلط زهير في اسمه، فقال: واصل بن حيان ".

وقال يحيى بن معين وذكر زهير بن معاوية: " يخطىء عن صالح بن حيان، يقول: واصل بن حيان، ولم يرَ واصل بن حيان "

وقال أبو حاتم الرازي وسأله ابنه عن هذا الحديث: " أخطأ زهير مع إتقانه، هذا هو صالح بن حيان، وليس هو واصل، وصالح بن حيان ليس بالقوي، هو شيخ، ولم يدرك زهيرٌ واصلًا " وقال أبو داود: وغلط فيه زهيرٌ.

الشرط الرابع: نفي الشذوذ

الحديث الشّاذ: هو ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو أولى منه.

قال الشّافعي رحمه الله: الشّاذ هو أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس وليس من ذلك أن يروي ما لم يرو غيره.

مثاله:

ما رواه أبو داود برقم (٢٨٣٧) من طريق هَمَّام حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ «كُلُّ غُلاَمٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ وَيُدَمَّى».

قلت: لفظة يدمى شاذة تفرد بها همام بن يحيى وخالفه من هو أوثق منه خالفه سعيد بن أبي عروبة وأبان بن يزيد القطان وشُعْبَة وسَلاَّمُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ فرووه عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ بلفظ ويسمى، ورواه إِيَاسُ بْنُ دَغْفَلٍ وَأَشْعَثُ عَنِ الْحَسَنِ. قَالاَ «وَيُسَمَّى»

وَقد كره أَكثر الْعلمَاء هَذَا مِنْهُم الزُّهْرِيّ، وَالشَّافِعِيّ، وَمَالك، وَأحمد وَقَالُوا: كَانَ هَذَا من أَعمال الْجَاهِلِيَّة.

الشرط الخامس: نفي العلّة

العلة: هي سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

مثالها:

ما رواه الحاكم في "مستدركه " برقم (٤٦٤٠) من طريق أَبِي الْأَزْهَرِ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيَّ فَقَالَ: «يَا عَلِيُّ، أَنْتَ سَيِّدٌ فِي الدُّنْيَا، سَيِّدٌ فِي الْآخِرَةِ، حَبِيبُكَ حَبِيبِي، وَحَبِيبِي حَبِيبُ اللَّهِ، وَعَدُوُّكَ عَدُوِّي، وَعَدُوِّي عَدُوُّ اللَّهِ، وَالْوَيْلُ لِمَنْ أَبْغَضَكَ بَعْدِي»

قال الحاكم: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ «،» وَأَبُو الْأَزْهَرِ بِإِجْمَاعِهِمْ ثِقَةٌ، وَإِذَا تَفَرَّدَ الثِّقَةُ بِحَدِيثٍ فَهُوَ عَلَى أَصْلِهِمْ صَحِيحٌ "

فإذا نظرت في سند هذا الحديث تجد رواته كلهم ثقات.

وقد تتابعت كلمات الأئمة في إنكار هذا الحديث:

قال الذهبي في "التلخيص": منكر ليس ببعيد من الوضع.

وقال ابن معين: " أين هَذَا الكَذَّابُ النَّيْسَابُوْرِيُّ الَّذِي يذكر عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ هَذَا الحديث؟

ثم اختلفوا في تحديد العهدة في هذا الحديث على أقوال:

القول الأول: أنه من وهم أبي الأزهر النيسابوري: فروى الحاكم عن أحمد بن يحيى الحُلْواني قال: "لما ورد أبو الأزهر من صنعاء، وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث، أنكره يحيى ابن معين. فلما كان يوم مجلسه، قال في أخر المجلس: أين هَذَا الكَذَّابُ

النَّيسَابُورِيُّ الَّذِي يذكر عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ هَذَا الحديث؟! فَقَامَ أَبُو الأَزْهَرِ، فَقَالَ: هُوَ ذَا أَنَا ". فضحك يَحْيَى بنُ مَعِيْنٍ من قوله وقيامه في المجلس وأدناه، ثم قَالَ له: كيف حدثك عبد الرزاق بهذا ولم يحدث به غيرك؛ فقال: اعلم يا أبا زكريا أني قدمت صنعاء وعبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة، فخرجت إليه وأنا عليل، فلما وصلت إليه، سألني عن أمر خراسان؟ فحدثته بها، وكتبت عنه، وانصرفت معه إلى صنعاء، فلما ودعته، قال لي: قد وجب عليَّ حَقُّك، فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك. فحدثني - والله! - بهذا الحديث لفظًا. فصدقه يحيى ابن معين، واعتذر إليه ". ورواه ابن عدي أيضًا والخطيب وزاد: "وتعجب من سلامته وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث ". وأيد الخطيب هذا بقوله: "

قلت: وقد رواه محمد بن حَمْدُون النيسابوري عن محمد بن علي بن سفيان النجار عن عبد الرزاق. فَبَرِئَ أبو الأزهر من عهدته؛ إذ قد توبع على روايته " ومال الذهبي في "التلخيص" و "الميزان " إلى تبرئته؛ فقال عقب تصحيح الحاكم المتقدم: "هذا - وإن كان! رواته ثقاتًا، فهو - منكر ليس ببعيد من الوضع، وإلا؛ لأي شيء حدثه به عبد الرزاق سرًا، ولم يَجْسُرْ أن يتفوه به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه؟! وأبو الأزهر ثقة " وفيه إشارة إلى أنه يَحُطُّ فيه على عبد الرزاق نفسه، وقد أكّد ذلك في ترجمته من " الميزان " فقال: "قلت: أوهى ما أتى به حديث أحمد بن الأزهر - وهو ثقة - أن عبد الرزاق حدثه خلوة من حفظه: أخبرنا معمر... " فذكر الحديث، ثم قال:"قلت: مع كونه ليس بصحيح؛ فمعناه صحيح سوى آخره، ففي النفس منها شيء، وما اكتفى بها حتى زاد: "وحبيبك حبيب الله، وبغيضك بغيضة الله، والويل لمن أبغضك ". فالويل لمن أبغضه، هذا لا ريب فيه؛ بل الويل لمن بغَّض منه، أو غض من

رتبته، ولم يحبه كحب نظرائه أهل الشورى رضي الله عنهم أجمعين" وقال في ترجمة أحمد بن الأزهر بعد أن حكى توثيقه عن غير واحد: " ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبد الرزاق عن معمر حديثًا في فضل علي؛ يشهد القلب أنه باطل ".

القول الثاني: أنه من ابن أخٍ رافضيٍّ لمعمر؛ فروى الخطيب من طريق ابن نعيم - يعني: الحاكم صاحب "المستدرك " - قال:"وَسَمِعْتُ أَبَا أَحْمَدَ الحَافِظَ يقول: سَمِعْتُ أَبَا حَامِدٍ الشَّرْقِيّ وَسُئِلَ عَنْ حَدِيْثِ أَبِي الأَزْهَرِ - يعني: هذا - فَقَالَ أبو حامد: هَذَا حديثٌ بَاطِلٌ، وَالسَّبَبُ فِيْهِ أَنَّ مَعْمَرًا كَانَ لَهُ ابْنُ أَخٍ رَافِضِيٌّ، وَكَانَ مَعْمَرٌ يُمَكِّنُهُ مِنْ كُتُبِهِ، فَأَدخَلَ عَلَيْهِ هَذَا الحَدِيْثَ، وَكَانَ مَعْمَرٌ رجلاً مَهِيْبًا، لاَ يَقْدِرُ عليه أَحَدٌ في السؤال والمراجعة؛ فَسَمِعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي كِتَابِ ابْنِ أَخِي مَعْمَرٍ "

قال شيخنا الالباني: ولم ينشرح القلب لهذا السبب؛ لأنه يستلزم الشك في كتب معمر – كما هو ظاهر -، ولعله لذلك لم يذكر في ترجمة معمر في "التهذيب" و "الميزان " وغيرهما، مع أنهم لما نقلوه عن أبي حامد الشرقي؛ أقروه، ومنهم ابن الجوزي، فقال عقب الحديث:

"لا يصح، ومعناه صحيح؛ فالويل لمن تكلف وضعه، إذ لا فائدة في ذلك " ثم روى عن الخطيب كلمة أبي حامد المذكورة. وأقره السيوطي في "ذيل اللآلي" (ص ٣٨٤/٦١) وتبعه ابن عراق في "تنزيه الشريعة" (١/٣٩٨) وأورده في " الفصل الثالث" منه.

القول الثالث: وهو الصواب أنه من عبد الرزاق نفسه فقد تكلموا في تحديثه من حفظه دون كتابه، فقال البخاري:"ما حدث به من كتابه فهو أصح". وقال الدارقطني:"ثقة، لكنه يخطىء على معمر في أحاديث". وقال ابن حبان:"كان ممن يخطىء إذا حدث من حفظه، على تشيع فيه"مع تغيره في آخر عمره وذهب بصره لذا كثرت في أحاديثه الأغاليط.

القسم الثاني: الجرح والتعديل أو علم الرجال.

الجرح: هو وصف متى التحق بالراوي، سقط الاعتبار بقوله، ولم يؤخذ به.

والتعديل: هو وصف متى التحق بالراوي اعتبر قوله وأخذ به.

وعلم الجرح والتعديل: هو: علم يبحث عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة.

وعلم الرجال: هو علم تشخيص الرواة ذاتًا وصفاتًا أو مدحًا وقدحًا.

شروط العدالة خمسة:

١- الإسلام.

٢- التمييز.

٣- العقل.

٤- المروءة.

٥- التقوى: وهي اجتناب الكبائر، وترك الإصرار على الصغائر.

مراتب الجرح والتعديل

مراتب التعديل خمسة مراتب:

المرتبة الأولى: الوصفُ بما يدلُّ على المبالغة، مثل:

(١) فلان إليه المنتهي في التثبيت.

(٢) أو فلان أثبت الناس، ثقة ما أثبت حديثه.

(٣) أو فلان مجمع على ثقته في الحديث.

(٤) أو فلان أوثق من أساطين مسجد الجامع.

(٥) أو إذا وافقني فلان فلا أبالي من خالفني.

(٦) أوفلان ثقة وزيادة.

(٧) أو فلان ثقة من أهل المعرفة، أو فلان حجة بلا نزاع.

(٨) أو فلان قنطرة.

(٩) أو قفز من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي.

(١٠) أو فلان ريحانة المحدثين.

(١١) فلان جبل من الجبال.

(١٢) أو من الجبال الرواسي.

(١٣) أو ما رأيت أسود الرأس أوثق من فلان.

(١٤) أو فلان شكه يقين.

(١٥) أوفلان مصحَفٌ.

(١٦) أو كان أمة وحده في هذا الشأن.

(١٧) أو هو فارس في الحديث.

(١٨) أو أمير المؤمنين في الحديث.

(١٩) أو قبان المحدثين.

(٢٠) أو لم أرو عن أجلِّ منه في عيني.

(٢١) أو فلان ميزان لا يرد على مثل.

(٢٢) أو كأنه لم يخلق إلا للحديث.

(٢٣) أو فلان بصير بالحديث متقن يشبه الناس.

(٢٤) أو فلان مُثِّلَ بجبل نفخ فيه الروح.

(٢٥) أو فلان الكبش النطاح.

(٢٦) أو فلان درة في الحديث أو ريحانة في الحديث أو ياقوتة في الحديث.

(٢٧) أو فلان قرة عين في الحديث وهكذا.

المرتبةُ الثانية: إذا كُرِّرَ لفظُ التوثيقِ: مثل:

(١) ثقةٌ ضابط.

(٢) أو " ثَبْتٌ حُجَّةٌ "

(٣) أو " ثَبْتٌ حَافظٌ "

(٤) أو " ثقةٌ ثبتٌ "

(٥) أو " ثقةٌ مُتْقِنٌ "

(٦) أو" ثقةٌ ثقةٌ " وهكذا.

المرتبة الثالثة: ما عُبِّرَ عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد مثل:

(١) ثقةٌ.

(٢) أو مُتْقِنٌ.

(٣) أو ثَبْتٌ.

(٤) أو حُجَّةٌ.

(٥) أوحافظٌ

(٦) أو ضابطٌ ".

المرتبةُ الرابعةُ: ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط مثل:

(١) ليسَ به بأْسٌ.

(٢) أو لا بأْسَ بِهِ.

(٣)، أو صدوقٌ.

(٤) أو مأمونٌ.

(٥) أو خِيَارٌ.

المرتبةُ الخامسةُ: مادلَّ على التوثيق الضعيف مثل:

(١) محلُّهُ الصِّدقُ.

(١) أو رَوَوْا عنه.

(٢) أَو إلى الصِّدْقِ ما هو.

(٣) أو شَيْخٌ وَسَطٌ.

(٤) أو وَسَطٌ.

(٥) أو شيخٌ.

(٦) أو صالحُ الحديثِ.

(٧) أو مُقارَبُ الحديثِ.

(٨) أو جيدُ الحديثِ.

(٩) أو حَسَنُ الحديثِ.

(١٠) أو صُوَيْلِحٌ.
(١١) أو صدوقٌ إنْ شاءَ اللهُ.
(١٢) أو أَرجو أنَّه ليس به بأْسٌ.
(١٣) أو فلانٌ روَى عنهُ الناسُ.
(١٤) أو فلانٌ وسطٌ.
(١٥) أو فلانٌ مقارَبُ الحديثِ.
(١٦) أو فلانٌ ما أعلَمُ به بأسًا،
(١٧) أو فلان يُكْتَبُ حديثه.

مراتبُ الجرح خَمْسةُ مراتبَ:
المرتبةُ الأُولى: وهي أَسوؤُها أَنْ يُقالَ:
(١) فلانٌ كذَّابٌ.
(٢) أو يكذِبُ.
(٣) أو فلانٌ يضعُ الحديثَ.
(٤) أو وَضَّاعٌ.
(٥) أو وَضَعَ حديثًا.
(٦) أو دَجَّالٌ.
(٧) أو كذَّابٌ ساقِطٌ.
(٨) أو ذاهبُ الحديثِ.

المرتبةُ الثانيةُ:

(١) فلانٌ مُتَّهَمٌ بالكذبِ.

(٢) أو الوضعِ.

(٢) وفلانٌ ساقطٌ.

(٣) وفلانٌ هالكٌ.

(٤) وفلانٌ ذاهبٌ.

(٥) أو ذاهبُ الحديثِ.

(٦) وفلانٌ متروكٌ، أو متروكُ الحديثِ أو تركوهُ.

(٧) وفلانٌ فيه نظرٌ.

(٨) وفلانٌ سكتوا عنه وهاتانِ العبارتانِ يقولهُمُا البخاريُّ فيمَنْ تركوا حديثَهُ على قول الذهبي.

(٩) فلانٌ لا يُعتبرُ بِهِ.

(١٠) أو لا يُعتبرُ بحديثِهِ.

(١١) فلانٌ ليسَ بالثقةِ.

(١٢) أو ليسَ بثقةٍ.

(١٣) أو غيرُ ثقةٍ.

(١٤) ولا مأمونٍ وهكذا.

المرتبةُ الثالثةُ:

(١) فلانٌ رُدَّ حديثُهُ.
(٢) أو رَدُّوا حديثَهُ.
(٣) أو مردودُ الحديثِ.
(٤) وفلانٌ ضعيفٌ جِدًّا.
(٥) وفلانٌ واهٍ بمرّةٍ.
(٦) وفلانٌ طرحوا حديثَهُ.
(٧) أو مُطرَّحٌ.
(٨) أو مطَّرَحُ الحديثِ.
(٩) وفلانٌ أرمِ بِهِ.
(١٠) وفلانٌ ليس بشيءٍ.
(١١) أو لا شيءَ.
(١٢) وفلانٌ لا يُسَاوي شيئًا وهكذا.

المرتبةُ الرابعةُ:

(١) فلانٌ ضعيفٌ.
(٢) أو فلانٌ مُنكَرُ الحديثِ.
(٣) أو حديثُهُ منكرٌ.
(٤) أو مضطربُ الحديثِ.

(٥) أو فلانٌ واهٍ.
(٦) أو فلانٌ ضَعَّفُوهُ.
(٧) أو فلانٌ لا يُحْتَجُّ بِهِ.

المرتبةُ الخامسة:

(١) فلانٌ فيه مقالٌ.
(٢) أو فلانٌ ضُعِّفَ.
(٣) أو فيه ضَعْفٌ.
(٤) أو في حديثِهِ ضَعْفٌ.
(٥) أو فلانٌ تَعْرِفُ وتُنْكِرُ.
(٦) أو فلانٌ ليس بذاك.
(٦) أو بذاك القويِّ.
(٧) أو ليس بالمتينِ.
(٨) أو ليس بالقويِّ.
(٩) أو ليس بحُجَّةٍ.
(١٠) أو ليسَ بِعُمْدَةٍ.
(١١) أو ليس بالمرضِيِّ.
(١٢) أو فلانٌ للضَّعْفِ ما هو.

(١٣) أو فيه خُلْفٌ.
(١٤) أو طعنُوا فيهِ أو مَطْعُوْنٌ فيه.
(١٥) أو وَسَيِّئُ الحِفْظِ.
(١٦) أو لَيِّنُ الحديثِ.
(١٧) أو فيه لِيْنٌ.
(١٨) وتكلَّمُوا فيهِ ونحوُ ذلكَ.

تفسير بعض عبارات الجرح والتعديل:

١- حجة: أي ثقة، بل فوق الثقة.

٢- ثقة، ومتقن، وثبت: أي يحتج به.

٣- جيد الحديث: أي ثقة.

٤- صدوق ومحله الصدق وتَعرف وتُنكر: أي يحتج بحديثه إذا اندفع عنه الخطأ والوهم.

٥- لا بأس به أو ليس به بأس: عند ابن معين ودحيم تساوي ثقة، وعند غيرهما رتبة أقل من الصحيح.

٦- مقارب الحديث: أو حسن الحديث في قول أحمد بن حنبل، والبخاري أي صحيح وفي قول غيرهما كالترمذي وغيره أنه مقارب من حديث الثقات.

٧- وسط وصالح الحديث: أي ممن يعتبر حديثه.

٨- شيخ: أي قليل الحديث.

٩- محدث: أي كثير الحديث.

١٠- صالح الحديث وليس بذاك: أي دون الثقة.

١١- صويلح ويعتبر به وليس بالقوي ويكتب حديثه أي للاعتبار.

١٢- لين الحديث: عند الدارقطني جرح لا يسقط العدالة.

١٣ـ ليس بالحافظ: أي ليس بالمتقن.

١٤- معروف: أي ثقة عند بن لغالمديني.

١٥- سيئ الحفظ: أي لا يقبل حديثه لذاته.

١٦-فيه نظر عند البخاري تحتمل أمورًا:

فقد قالها البخاري في عبد الحكيم بن منصور الخزاعي وهو متروك متهم.

وقالها في حريث بن أبي مطر الخَنَّاط، وهو منكر الحديث.

وقالها في عمرو بن دينار قَهْرَمانِ آل الزبير، وهو ضعيف الحديث.

وقالها في علي بن مسعدة الباهلي، وهو صالح الحديث يعتبر به.

وقالها في جميل بن عامر وقال ابن عدي " يعرف بحديث أو حديثين "

وقالها في سعيد بن خالد الخُزاعيِّ، وقال ابن عدي: " هذا الذي ذكره البخاري إنما يشير إلى حديث واحد، يرويه عنه عبد الملك الجُدِّيُّ، وهو يعرف به، ولا يعرف له غيره.

وقالها في: شعيب بن ميمون يروي عن حصين بن عبد الرحمن وغيرِهِ، وذكر ابن عدي أن له حديث واحد، وقال أبو حاتم الرازي: " مجهول ".

وقالها في: حُيَيِّ بن عبد الله المعافِرِيَّ، وهو حسنُ الحديث لا بأس به.

وقالها في: حبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير، وقد احتج به مسلم في " صحيحه " في موضع واحد، وهو صدوق حسن الحديث، وثقه أبو حاتم الرازي وأبو داود السجستاني وابن حبان.

قواعد في الجرح:

القاعدة الاول: الصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُدُوْلٌ.

القاعدة الثانية: مَنْ لَمْ يَثْبُتْ فِيْهِ الْجَرْحُ وَلاَ التَّعْدِيْلُ، وَلكِنَّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا احْتَجَّ بِهِ فَهُوَ ثِقَةٌ.

القاعدة الثالثة: إِذَا تَعَارَضَ الْجَرْحُ الْمُفَسَّرُ والتَّعْدِيْلُ فِي رَاوٍ وَاحِدٍ لا يُرَجَّحُ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ بِالإِطْلاَقِ، بَلْ يُنْظَرُ إِلى مَكَانَةِ الْمُعَدِّلِ وَالْجَارِحِ وَمُسْتَوَاهُمَا فِي الْخِبْرَةِ وَالْمُمَارَسَةِ أَوَّلًا ثُمَّ إِلى الظُّرُوفِ وَالأَحْوَالِ وَالأَلْفَاظِ وَالأَسْبَابِ الَّتِيْ صَدَرَ عَنْهُمَا الْحُكْمُ لأَجْلِهَا فِي الرَّاوِيّ، وَإِلاَّ فَالتَّرْجِيْحُ لِلْجَرْحِ احْتِيَاطًا.

القاعدة الرابعة: يُتَوَقَّفُ فِي قُبُولِ الْجَرْحِ إِن كَانَ سَبَبُهُ الاخْتِلاَفُ فِي الاعْتِقَادِ، أَوِ الْمُنَافَسَةُ بَيْنَ الأَقْرَانِ.

القاعدة الخامسة: مُجَرَّدُ عَمَلِ العَالِمِ أو فُتْيَاهُ بِوِفْقِ حَدِيْثٍ لا يُعْتَبَرُ تَصْحِيْحًا لَهُ، وَلا تَوْثِيْقًا لِرَاوِيْهِ.

القاعدة السادسة: لا يُقْبَلُ جَرْحٌ فِي شَخْصٍ اجْمَعُوا عَلَى تَعْدِيْلِهِ وَتَوْثِيْقِهِ كَالبُخَارِيّ وَمُسْلِمٍ وَأَحمَدَ وَالشَّافِعِيّ وَمَالِك وغَيْرِهِم رَحِمَهُم اللهُ.

القاعدة السابعة: لا يُقْبَلُ جَرْحٌ فِي شَخْصٍ اجْمَعُوا عَلَى تَعْدِيْلِهِ وَتَوْثِيْقِهِ كَالبُخَارِيّ وَمُسْلِمٍ وَأَحمَدَ وَالشَّافِعِيّ وَمَالِك وغَيْرِهِم رَحِمَهُم اللهُ.

القاعدة الثامنة: لا يُقْبَلُ الْجَرْحُ والتَّعْدِيْلُ إلاَّ مِنْ ثِقَةٍ مُتْقِنٍ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهِمَا مَعْرِفَةً جَيِّدَةً.

القاعدة التاسعة: لا يُشْتَرَطُ فِي الْمُزَكِّيْنَ العَدَدُ كَالشَّهَادَةِ، بَلْ يُقْبَلُ مِنْ وَاحِدٍ.

القاعدة العاشرة: مُجَرَّدُ تَحْدِيْثِ الثِّقَةِ عَنْ رَاوٍ لا يُعْتَبَرُ تَعْدِيْلًا لَهُ.

القاعدة الحادية عشر: رد قول المجرح إذا كان مستنده في التجريح ضعيفًا.

القاعدة الثانية عشر: إذا قال حدثني الثقة لا يعد توثيقًا.

القاعدة الرابعة عشرة: التثبت من قول المجرح إذا جرح من هو مستفيض العدالة.

القاعة الخامسة عشر: معرف المصطلحات الخاصة للعلماء مثل:

(١) كذب: بمعنى أخطأ بلغة الحجاز وقد وردت على لسان الشافعي والشعبي بهذا.

(٢) منكر الحديث: بمعنى لا تحل الرواية عنه عند البخاري.

(٣) ليس بالقوي: بمعنى ضعيف عند البخاري.

(٤) مقارب الحديث: بمعني قربه من الثقات عند البخاري.

(٥) ليس به بأس: بمعنى ثقة عند ابن معين ودحيم.

(٦) هو كذا وكذا: بمعنى لين عند أحمد.

(٧) ليس بالقوي: بمعنى قربه من الثقات عند أبي حاتم الرازي.

(٨) يكتب حديثه: بمعنى ليس بحجة عند أبي حاتم الرازي.

(٩) ليس بشيء: بمعنى كذاب عند الشافعي والدارقطني.

(١٠) ليس بشيء: بمعنى لا شيء عند ابن معين.

توثيق ابن حبان:

قال العلامة الجبل المعلمي اليماني: توثيق ابن حبان، والتحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى: أن يصرح به كأن يقول "كان متقنا" أو "مستقيم الحديث)" أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك. فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل.

والله أعلم.

قال شيخنا أبوعبدالرحمن الألباني: قلت: هذا تفصيل دقيق، يدل على معرفة المؤلف رحمه الله تعالى، وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره ن فجزاء الله خيرًا ". غير قد ثبت لدي بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يعرف، ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين، فإنهم نادرا" ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة، بل والتي قبلها أحيانا". ولقد أجريت لطلاب الجامعة افسلامية في المدينة المنورة يوم كنت أستاذ الحديث فيها سنة (١٣٨٢) تجربة عملية في هذا الشأن في بعض دروس (الأسانيد)، فقلت لهم: لنفتح على أي راو في كتاب " خلاصة تذهيب الكمال " تفرد بتوثيقه ابن حبان، ثم لنفتح عليه في " الميزان " للذهبي، و " التقريب " للعسقلاني، فسنجدهما يقولان فيه " مجهول " أو " لا يعرف "، وقد يقول العسقلاني فيه " مقبول " يعني لين الحديث، ففتحنا على بضعة من الرواة تفرد بتوثيقهم ابن حبان فوجدناهم عندهما كما قلت: أما مجهول، أو لا يعرف، أو مقبول

إلا أن ما ذكر المؤلف من رد الكوثري لتوثيق ابن حبان فإنما ذلك حين يكون هواء في ذلك، وإلا فهو يعتمد عليه ويتقلبه حين يكون الحديث الذي فيه راو وثقه ابن

حبان، ويوافق هواه، كبعض الأحاديث التي رويت في "التوسل" وقد كشفت عن صنيعه هذا في كتابي "الأحاديث الضعيفة" رقم (٢٣).

القسم الثالث التخريج:

التخريج لغة: من الخروج، وهو ضد الدخول.

وفي الاصطلاح: توثيق نسبة الحديث إلى قائله.

مدار التخريج على ثلاثِ طرقٍ:

الطريقة الأولى:

تخريج الحديث عن طريق السند وذلك من ثلاث طرق:

١-عن طريق صحابي الحديث.

٢- عن طريق حال سند الحديث.

٣- عن طريق راوي في الحديث.

الطريقة الثانية:

تخريج الحديث من طريق المتن وذلك من أربعة طرق:

١- عن طريق مطلع الحديث.

٢- عن طريق غريب الحديث.

٣- عن طريق موضوع الحديث.

٤- عن طريق حال متن الحديث.

الطريقة الثالثة:

تخريج الحديث عن طريق الحاسب الآلي.

الطريقة الأولى: التخريج من خلال النظر في السند:

١- عن طريق صحابي الحديث:

المصادر المستخدمة في هذه الطريقة:

أ ـ المسانيد.

ب ـ المعاجم.

ج- المشيخات.

هـ- الأطراف.

د- تراجم الصحابة.

و- الفهارس.

أ- المسانيدُ:

المسانيد: هي الكتب التي تجعل حديث كل صحابي على حدة.

وقد يطلق المسند على الكتاب الذي جمع عددًا من الأحاديث المسندة إلى رسول الله ﷺ مثل:

مسند بَقِيّ بن مخلد الأندلسي.

والمسند للدارمي المشهور بسنن الدارمي.

ومسند السرّاج.

ومسند عبد الله بن المبارك.

والمسند الصحيح المختصر للإمام مسلم.

وهذه المسانيد مرتبة على أبواب الفقه.

وقد لا تسمى مسانيد وهي على طريقتهم كالأحاديث المختارة للضياء المقدسي.

مرتبة المسانيد بين المصادر الحديثية:

قال الخطيب في الجامع: "مِمَّا يَتْلُو الصَّحِيحَيْنِ سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيِّ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَوِيِّ وَأَبِي عِيسَى التِّرْمِذِيِّ وَكِتَابُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ النَّيْسَابُورِيِّ الَّذِي شَرَطَ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ إِخْرَاجَ مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ إِلَى النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - ثُمَّ كُتُبُ الْمَسَانِيدِ الْكِبَارِ مِثْلُ مُسْنَدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ وَأَبِي يَعْقُوبَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ رَاهَوَيْهِ وَأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ،وَأَبِي الْحَسَنِ عُثْمَانَ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ الْعَبْسِيِّ وَأَبِي خَيْثَمَةَ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ النَّسَائِيِّ وَعَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ الْكَشِّيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ سِنَانٍ الْوَاسِطِيِّ. وَمِنَ الطَّبَقَةِ الَّتِي بَعْدَ هَؤُلَاءِ مَا يُوجَدُ مِنْ مُسْنَدِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ السَّدُوسِيِّ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي وَمُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ الرَّازِيِّ وَمُسْنَدِ الْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ النَّسَوِيِّ وَأَبِي يَعْلَى أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمَوْصِلِيِّ ثُمَّ الْكُتُبُ الْمُصَنَّفَةُ فِي الْأَحْكَامِ الْجَامِعَةِ لِلْمَسَانِيدِ وَغَيْرِ الْمَسَانِيدِ مِثْلُ كُتُبِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وَهُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ وَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَوَكِيعِ بْنِ الْجَرَّاحِ وَعَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ هَمَّامٍ وَسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ وَغَيْرِهِمْ. وَأَمَّا مُوَطَّأُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَهُوَ الْمُقَدَّمُ فِي هَذَا النَّوْعِ وَيَجِبُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِذِكْرِهِ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ لِغَيْرِهِ"، وذلك من أجل عناية أصحابها ـ في الغالب ـ بجمع مرويات كل صحابي دون النظر إلى الصحة وعدمها.

كيفيةُ ترتيب المسانيد:

١ ـ منهم من رتب الصحابة على حروف الهجاء.

٢ ـ ومنهم من رتبهم على القبائل.

٣ ـ ومنهم من رتبهم بحسب السبق إلى الإسلام.

٤ ـ ومنهم من رتبهم بحسب الشرافة النسبية وغير ذلك.

أهم المسانيد:

١ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ).

٢ ـ مسند الحميدي: أبي بكر عبد الله بن الزبير (ت ٢١٩ هـ).

٣ ـ مسند أبي داود الطيالسي (٢٠٤ هـ).

٤ ـ مسند أسد بن موسى الأموي (٢١٢ هـ).

٥ ـ مسند مسددَّ بن مسرهدَ الأسدي البصري (٢٢٨ هـ).

٦ ـ مسند عبد بن حميد (٢٤٩ هـ).

٧ ـ مسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثني الموصلي (٣٠٧ هـ).

٨- مسند البزار أبو بكر أحمد بن عمرو بن البزار البصري (٢٩٢ هـ)

يحتوي مسندِ الإمام أحمد: على (٢٨٤٦) كما في ترقيم طبعة المكنز، وفيه قرابة ثلاث مئة حديث ثلاثيات.

أقسام أحاديث المسند:

قال العلامة الساعاتي: بتتبعي لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام:

١ - قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد -رحمهما الله- عن أبيه سماعا منه، وهو المسمَّى بمسند الإمام أحمد، وهو كبير جدا يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب.

٢ - وقسم سمعه عبد الله من أبيه وغيره، وهو قليلٌ جدا.
٣ - وقسم رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمَّى عند المحدثين بزوائد عبد الله، وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول.
٤ - وقسم قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه وهو قليل.
٥ - وقسم لم يقرأه ولم يسمعه ولكنه وجده في كتاب أبيه بخط يده وهو قليل أيضًا.
٦ - وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه - رحمهم الله - وهو أقل الجميع.

كيفية تخريج الحديث من المسند:

ا - معرفة الراوي الأعلى للحديث.
ب- تحديد الجزء والصفحة.
ج – النظر في الفهارس أو قرأة أحاديث الصحابي كلها.

ب- المعاجمُ: جمع معجم، وهو في اصطلاحهم: ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء.

أَشْهَرِ الْمَعَاجِمِ:

١- معجم الصحابة: لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي (٣٥١هـ).
٢- المعجم الكبير: أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ).

٣- معرفة الصحابة: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، وإن لم يسمه مؤلفه بالمعجم لكن ترتيب التراجم فيه على حروف المعجم.

٤- معجم شيوخ أبي يعلى الموصلي لأبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي (٣٠٧هـ).

٥- المعجم: لأبي سعيد، أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي (٣٤١هـ).

٦- المعجم الأوسط: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) رتبه على أسماء شيوخه.

٧- المعجم الصغير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) رتبه على أسماء شيوخه.

ج- المشيخاتُ:

وهي التي تجمع أحديث الشيوخ، ولكن من غير ترتيب:

١- كمشيخة ابن طهمان، لأبي سعيد إبراهيم بن طهمان (١٦٨ هـ).

٢- ومشيخة ابن شاذان الصغرى، لأبي علي بن الحسن بن شاذان (٤٢٦هـ).

د- الأطراف: وهي الكتب التي اقتصر فيها على ذكر طرف الحديث وذكر أسانيده التي ورد من طريقها ذلك المتن، إما على سبيل الاستيعاب، أو بالنسبة لكتب مخصوصة.

ترتيبها: الغالب أنها مرتبة على مسانيد الصحابة على حروف المعجم.

أشهر كتب الأطراف:

١- "أطراف الصحيحين" لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقيّ (ت٤٠١هـ).

٢- "أطراف الصحيحين" لأبي محمد خلف بن محمد الواسطيّ (ت٤٠١هـ).

٣- "الإشراف على معرفة الأطراف"؛ أي أطراف السنن الأربعة للحافظ أبي القاسم عليّ بن الحسن المشهور بابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ).

٤- "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"؛ أي أطراف الستة للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزِّيّ (ت٧٤٢هـ).

٥- "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" للحافظ أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ). وهي موطأ مالك، مسند الشافعي، مسند الإمام أحمد، مسند الدارمي، سنن الدارمي، صحيح ابن خزيمة، المنتقى لابن الجارود، صحيح ابن حبان، مستدرك الحاكم، مسند أبي عوانة، سنن الدارقطني، معاني الآثار للطحاوي"

٦- "أطراف المسانيد العشرة" لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري (ت٨٤٠هـ). وهي مسند أبي داود الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند محمد بن يحيى العدني، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى الموصلي.

٧- أطراف الغرائب والأفراد" للدارقطني ترتيب أبو الفضل ابن طاهر.

٨- الكشاف في معرفة الأطراف للحافظ محمد بن علي الحسينيّ.
٩-"ذخائر المواريث في الدلالة على مواضيع الحديث" لعبد الغني النابلسي المتوفى سنة ١١٤٣ هـ جمع أطراف الكتب الستة وموطأ مالك.

هـ -تراجم الصحابة:

كالآحاد والمثاني لابن أبي عاصم.

ومعرفة الصحابة لابن مندة.

ومعرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني.

و- الفهارس:

كالفهارس العلمية التي صنعها المحققون لكثيرٍ من كتب السنة.

الطريقة الأولى: التخريج من خلال النظر في السند:

٢- حال سند الحديث:

أ- إذا كان الحديث معلًا رجعنا لكتب العلل:

كالعلل لابن أبي حاتم.

والتتبع للدارقطني.

والعلل للدارقطني.

والعلل لابن أبي حاتم الرازي.

والعلل لابن المديني.

والعلل للترمذي.

وعلل الأحاديث في صحيح مسلم لابن عمّار.

ب- وإذا كان الحديث مرسلًا رجعنا إلى كتب:

كمراسيل أبي داود.

والمراسيل لابن أبي حاتم.

وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: لأبي زرعة العراقي.

وجامع التحصيل في أحكام المراسيل: للعلائي.

جـ -وإذا كان الحديث مدلسًا رجعنا لكتب التدليس:

كتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر.

والتبيين لأسماء المدلسين لسبط ابن العجمي، وهكذا.

د-وإذا كان السند فيه رجلٌ مبهم رجعنا إلى كتب المبهمات:

كالأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي.

والغوامض والمبهمات لابن بشكوال.

وإيضاح الإشكال لابن طاهر المقدسي.

والغوامض والمبهمات لعبد الغني بن سعيد.

والمُستفاد في مبهمات المتن والإسناد لأبي زرعة العراقي.

الطريقة الأولى: التخريج من خلال النظر في السند:

٣- عن طريق راوي في الحديث:

فإذا كان الراوي هو"علي بن الجعد" فنرجع إلى

١-الجعديات لأبي القاسم البغوي ومن هذا الضرب.

٢-حديث ابن أبي مسرّة للفاكهي.

٣-وحديث علي بن حُجُر عن إسماعيل بن جعفر المدني.

٤-وحديث أبي الزبير عن غير جابرلأبي الشيخ الأصبهاني.

٥-وجزء الحسن بن عرفة.

٦-وجزء بِيْبِي بنت عبدالصمد الهرثمية.

٧-وجزء وكيع عن الأعمش.

٨-وصحيفة همّام عن أبي هريرة.

٩-وصحيفة سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

١٠-والفوائد الغيلانيات لأبي بكر الشافعي.
١١-وأمالي المحاملي.
١٢-وأمالي الشجري الزيدي.
١٣-وفوائد أبي طاهر المُخلّص.

وإذا كان الراوي ضعيفًا فنرجع إلى كتب الضعفاء المُسندة ك:
١-معرفة المجروحين لابن حبان،
٢-والكامل لابن عدي،
٣-والضعفاء للعُقيلي.

وإذا كان الراوي بغداديًا أو دمشقيًا فنرجع إلى:
١- تاريخ دمشق،
٢- أوتاريخ بغداد، وهكذا.

الطريقة الثانية: التخريج عن طريق المتن:

١- عن طريق مطلع الحديث:

المصادر المستخدمة في هذه الطريقة:

١-المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: الذي صنعه جماعة من المستشرقين، ويتألف المعجم من سبع مجلدات ضخمة، طبع الأول منها عام (١٩٣٦م).

وطبع المجلد الأخير -وهو السابع- عام (١٩٦٩م).

ثم عملوا -بعد ذلك- مجلدًا ثامنا للفهارس، وكان بين صدور هذا الفهرس وبين صدور المجلد الأول أكثر من ٥٠ سنة.

وهذا معجم للكتب التسعة: وهي الكتب الستة المشهورة، إضافة إلى موطأ مالك وسنن الدارمي ومسند أحمد.

طريقة ترتيبه:

هي طريقة ترتيب المعاجم اللغوية، إلا أنهم -في المعجم المفهرس- لا يعتبرون الحروف، ولا الأفعال التي يكثر مجيؤها في الكلام؛ كقال وجاء. إلى غير ذلك.

٢-مفتاح كنوز السنّة: الذي ترجمه محمد فؤاد عبد الباقي، وهو كتابٌ مهم، وفيه فهرس للألفاظ وللموضوعات في الكتب التسعة مضافًا لها مسند زيد بن علي – وهو مكذوبٌ عليه ـ والمغازي للواقدي والطبقات لابن سعد وسيرة ابن هشام.

٣-موسوعة أطراف الحديث النبوي: لأبي هاجر محمد السعيد زغلول وهذه الموسوعة تقع في أحد عشر مجلدًا.

الطريقة الثانية: تخريج الحديث عن طريق المتن:

٢- عن طريق غريب الحديث.

المصادر المستخدمة في هذه الطريقة:

١-غريب الحديث لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم.

٢-غريب الحديث لإبراهيم الحربي.

٣- غريب الحديث لابن قتيبة وهوتذييل على كتاب أبي عبيد.

٤- إصلاح غلط أبي عبيد لابن قتيبة وهوتذييل على أبي عبيد.

٥-غريب الحديث للخطابي.

٦-الغريبين غريب القرآن والحديث لأبي عُبيد الهروي.

٧-المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى المديني.

الطريقة الثانية: تخريج الحديث عن طريق المتن:

٣-عن طريق موضوع الحديث.

المصادر المستخدمة في هذه الطريقة:

١- المجاميع: وهي جمع مجمع، والمقصود بالمجمع كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنفات ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه.

١-كالجمع بين الصحيحين" للصاغاني الحسن بن محمد (ت٦٥٠هـ) المسمى "مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية".

٢-والجمع بين الصحيحين" أيضا لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الفتوح الحميدي (٤٨٨هـ)

٣-والجمع بين الأصول الستة" لأبي الحسن رزين بن معاوية الأندلسي (ت٥٣٥هـ) وهو المسمى بـ "التجريد للصحاح والسنن".

٤- وجامع الأصول من أحاديث الرسول - ﷺ - " لأبي السعادات المعروف بابن الأثير (٦٠٦هـ).

٥- وجامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ).

٦-الجامع الكبير أو (جمع الجوامع) للسيوطي.

٧- الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسيوطي أيضا.

٨- الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير للشيخ يوسف النبهاني (ت ١٣٥٠هـ).

٩- الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور - ﷺ - للإمام المناوي (١٠٣١هـ).

١٠- كنز الحقائق في حديث خير الخلائق للمناوي أيضا.

٢- والجوامع: وهي الكتب التي اشتملت على أبواب الأحاديث عمومًا.

٢- وكتب الزوائد:

وهي الكتب التي جمع فيها مصنفوها الأحاديث الزائدة في كتاب أو عدة كتب.

كمجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي ت(٨٠٧هـ)

فيه " زَوَائِدَ أَحْمَدَ، وَأَبِي يَعْلَى، والْبَزَّارِ، وَمَعَاجِمِ الطَّبَرَانِيِّ الثَّلَاثَةِ - "

وكتب التخريج:

١- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت٨٠٤هـ).

٢-التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

وهو تلخيص لكتاب "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير"

٣-نصب الراية لأحاديث الهداية للحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي (ت٥٩٣هـ). وهو تخريج لأحاديث المرغيناني.

٤- تخريج الحافظ العراقي لأحاديث الأحياء (ت٦٧٢هـ)..

٥- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني

أشهر الجوامع هي:

١- الجامع الصحيح للبخاري.

٢-الجامع الصحيح لمسلم.

٣-جامع عبد الرزاق.

٤-جامع الثوريّ.

٥-جامع ابن عيينة.

٦_جامع معمر.

٧-جامع الترمذي.

كتب المستخرجات:

المستخرج: هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو مَن فوقه ولو في الصحابي. وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب.

موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب:

المستخرجات على البخاري:

١-مستخرج الإسماعيلي (ت٣٧١هـ).

مستخرج الغطريفي (ت٣٧٧هـ).

مستخرج ابن أبي ذهل (ت٣٧٨هـ).

المستخرجات على مسلم:

مستخرج أبي عوانة الإسفرايني (ت٣١٠هـ).

مستخرج الحيري (ت٣١١هـ).

المستخرجات على الصحيحين:

مستخرج أبي حامد الهروي (ت٣٥٥هـ).

مستخرج أبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ).

مستخرج ابن الأخرم (ت٣٤٤هـ).
مستخرج أبي بكر البرقاني (ت٤٢٥هـ).

كتب المستدركات:

المستدرك: هو كل كتاب جامع للأحاديث التي استدركها مصنفه على كتاب آخر مما فاته على شرطه على حدِّ علمه.

مثل: المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ).

٣-والكتب المُفردة في موضوعات معيّنة:

ككتب التفسير بالمأثور وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ:

كتفسير ابن جرير الطبري.
وتفسير ابن أبي حاتم.
وتفسير الثوري.
وتفسير عبد الرزاق.
وتفسير مجاهد.
وكتب أسباب النزول:
أسباب النزول للواحدي
العُجاب في بيان الأسبابللحافظ ابن حجر.
وكتب الناسخ والمنسوخ:
الناسخ والمنسوخ لابن الجوزي.
وناسخ القرآن ومنسوخه لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم.

وكتب العقيدة المسندة:

كشعب الإيمان للبيهقي.

والإيمان لابن مندة.

وتعظيم قدر الصلاة لابن نصر المروزي.

والتوحيد لابن خزيمة.

والتوحيد لابن مندة.

والأسماء والصفات للبيهقي.

والرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمي.

والرد على بشر المرّيسي) لعثمان بن سعيد الدارمي.

والسنّة لعبد الله ابن الإمام أحمد.

والسنّة لابن أبي عاصم.

والسنّة للخلال.

والكتب الفقهية:

كالصلاة لأبي نُعيم الفضل بن دكين.

والبسملة لابن طاهر المقدسي.

والإنصاف لابن عبدالبر.

والطُّهور لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم.

والأمواللأبي لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم.

والأموال لحُميد بن زنجويه.

والخراج ليحيى بن آدم.
والقراءة خلف للإمام للبخاري.
وجزء رفع اليدين للإمام للبخاري.
والقراءة خلف الإمام للبيهقي.

وكتب السيروالشمائل المحمدية:

كسيرة ابن إسحاق.
ودلائل النبوة لأبي نُعيم.
ودلائل النبوة للبيهقي.
ودلائل النبوة للفريابي.
ودلائل النبوة لأبي القاسم التيمي المشهور بقوام السنّة.
والشمائل المحمدية للترمذي.
والأنوار في شمائل النبي المختار لأبي الشيخ الأصبهاني.

وكتب فضائل الصحابة.

كفضائل الصحابة للإمام أحمد.
وفضائل الصحابة لخيثمة الطرابلسي.
وفضائل الخلفاء الأربعة لأبي نُعيم الأصبهاني.
وخصائص على للنسائي.
وفضائل أبي بكر الصديق لابن بَلْبَان الفارسي.
وفضائل علي بن أبي طالب لابن المغازلي الواسطي.

وكتب الآداب والأخلاق:

كالأدب المفرد للبخاري.

والآداب للبيهقي.

ومكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا.

ومكارم الأخلاق للطبراني.

ومكارم الأخلاق للخرائطي.

ومساوئ الأخلاق للخرائطي.

والتوبيخ والتنبيه لأبي الشيخ الأصبهاني.

والصمت لابن أبي الدنيا.

وذم البغي لابن أبي الدنيا.

وذم الكذب لابن أبي الدنيا.

وذم الغضب لابن أبي الدنيا.

والتواضع والخمول لابن أبي الدنيا.

والإخوان لابن أبي الدنيا.

والصبر لابن أبي الدنيا.

والحلم لابن أبي الدنيا.

وكتب الأمثال النبوية:

كالأمثال لأبي الشيخ الأصبهاني.

والأمثال للرامهرمزي.

والأمثال لأبي هلال العسكري.
ومسند الشهاب للقضاعي.
وكتب الزهد والرقائق.
كالزهد للإمام أحمد.
والزهد لوكيع.
والزهد لابن المبارك.
والزهد للبيهقي.
والزهد لأسد بن موسى.
وذم الدنيا لابن أبي الدنيا.
والجوع لابن أبي الدنيا.
والمحتضرين لابن أبي الدنيا.
والرقة والبكاء لابن أبي الدنيا.

وكتب أحاديث الأحكام:
كشرح معاني الآثار للطحاوي.
والخلافيّات للبيهقي.
والتحقيق لابن الجوزي.
ولأوسط لابن المنذر.
ونصب الراية للزيلعي.
والتلخيص الحبيرللحافظ ابن حجر.
والبدر المنير لابن الملقن.

وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي.

وتنقيح التحقيق للذهبي.

وإرواء الغليل في تخريج أحاديث السبيل للألباني.

وتخريج أحاديث المدونة للدرديري.

والهداية في تخريج أحاديث والبداية لأبي الفيض الغماري.

والأحكام الكبرى لعبدالحق الإشبيلي.

والأحكام الوسطى لعبدالحق الإشبيلي.

والأحكام الصغرى لعبدالحق الإشبيلي.

وبيان الوهم والإيهام الواقعَين في كتاب الأحكام لابن القطان.

وكنز العمال للمتقي الهندي.

ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي.

والمطالب العالية للحافظ ابن حجر.

وكشف الأستار عن زوائد مسند البزار.

والمقصد العليُّ في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي.

وزوائد تاريخ بغداد.

وبغية الباحث.

وكتب شروح الحديث:

كأعلام الحديث للخطابي.

والإستذكارلابن عبدالبر.

والتمهيد لابن عبدالبر.

ومفتاح كنوز السنّة بترجمة محمد فؤاد عبد الباقي، فهو على الألفاظ والموضوعات.

والمعجم المفهرس للمسائل الفقهية للمرعشلي.

والكواكب الدراري في ترتيب مسند أحمد بن حنبل على أبواب البخاري لمؤلفه: ابن زكنون -من تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية-، وكتابه يقع في نحو مائة مجلد، وقد توفى مؤلفه ولم يتمه.

والفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني للساعاتي.

وعون المعبود في ترتيب مسند أبي داود للساعاتي.

وبدائع المِنَن في ترتيب المسند والسنن للشافعي للساعاتي.

الطريقة الثانية: تخريج الحديث عن طريق المتن:

٤- عن طريق حال متن الحديث.

فإذا كان الحديث مُشكلًا فنبحث في:

اختلاف الحديث للإمام الشافعي.

أوتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.

أو شرح مشكل الآثار للطحاوي.

إذا كان الحديث معللًا فنبحث في:

العلل لابن المديني.

والعلل لابن أبي حاتم.

والعلل للدارقطني.

وعلل صحيح مسلم لابن عمّار.

إذا كان الحديث فيه إدراج فنبحث في:

الفصل للوصل المُدرج في النقل للخطيب.

والمَدْرَج إلى المُدْرَج للسيوطي.

إذا كان الحديث قدسيًا فنبحث في:

المقاصد السَّنية في الأحاديث الإلهية لابن بَلْبَان الفارسي.

والإتحافات السنَّية في الأحاديث الإلهية لعبد الرؤوف المناوي.

وجامع الأحاديث القدسية للصابطي في ثلاث مجلدات.

إذا كان الحديث متواتر فنبحث في:

نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتّاني.

وقطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي.

ولقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة للزبيدي.

إذا كان الحديث ناسخا أو منسوخا فنبحث في:

الإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي.

وناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين.

الطريقة الثالثة: تخريج الحديث عن طريق الحاسب الآلي:

الحاسب الآلي يُعتبر فِهرسًا يُنتفع ولا يعدوا هذا ويستحيل أن يكون قادرًا يومًا من الأيام على الاستقلال بالحكم على الحديث لأن الحكم ليس عملًا آليًا، بل عملٌ يحتاج إلى دراسةٍ ودربةٍ وفقهٍ جيدٍ للطرق والشواهد وإعمال للذهنٍ وغير ذلك مما لا يصلح مع هذه الآلة العجماء.

مزايا البحث على الحاسب الآلي:

١) السرعة الهائلة في البحث وما يوفره من الوقت والجهد.

٢) تنوع أساليب البحث بحيث يشمل كل الطرق السابقة.

٣) استيعابه لأكثر مصادر السنة النبوية وغيرها.

٤) توفير وقت الكتابة على الورق.

٥) تغيير الخط واللون بالشكل الذي نريد.

٦) الحكم على الحديث بسهولة سواء بالنظر في رجاله أو بنقل أقوال أهل العلم القدامى والمحدثين فيه.

٧) جمع وتأليف أي كتاب في وقت قصير جدًا.

عيوبه:

١) كثرة الجلوس على الحاسوب تضر بالنظر، على ما قرره ثقات الباحثين.

٢) يقلل من رواج الكتب بشكل كبير عما كانت عليه من قبل.

٣) قد يحدث خطأ في الحاسوب فتذهب جميع المعلومات.

٤) لا يستفيد من هذه البرامج إلا طالب العلم.

الحكم على الحديث:

١) تعيينُ الرواة: أي معرفة أعيانهم وأحوالهم.

٢) النظر في الاتصال: بنفي أي صورة للانقطاع.

٣) النظر في في الأسانيد وموافقتها أو مخالفتها.

٤) النظر في المتون وتوافقها أو تعارضها.

٥)ثم الحكم على الحديث على ما يتوافق مع قواعد المصطلح.

٦) النظر في كتب العلل لترى موافقتك لهم أو مخالفتك إياهم.

هذا والحمد لله أولاً وآخرًا ظاهرًا وباطنًا وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبة وسلم

قاله بلسانه وزبره ببنانه

المعتز بالله العلي

أبي حفص المصري الأثري

عامله المولى بلطفه الخفي

راجعه وأعده للنشر

أبو أويس هناد بن أحمد بن يوسف